

الاقتصاد الأخضر: بين تطوّر الأطر النظرية وتفعيلها مؤسسياً من العالمية إلى الوطنية

أبو القاسم زيان (*)

أستاذ السوسولوجيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - مراكش.

الحسين شكراني (**)

أستاذ القانون الدولي العام، جامعة القاضي عياض - مراكش.

مقدمة

اتجهت أغلب الدّراسات والبحوث والتّقارير إلى إدماج مُقاربة الاستدامة في التّحليل الاقتصادي، ومع تزايد الضّغوط السكانية والأزمات المالية والاقتصادية أصبح الاهتمام واضحاً بعنصري النّجاعة والفعالية الاقتصادية، وهو ما مهّد الطريق نحو نفعية دراسة الاقتصاد في مفهومه الشّامل. وتمّ الربط بين المعطيات الاقتصادية (تزايد السكان، وتدهور الموارد الطبيعية)، والاجتماعية (العدالة والتنمية الاجتماعية) والبيئية (العدالة الجيلية للحفاظ على الموارد الطبيعية) كتحديات «جديدة» للاقتصاد العالمي.

رغم صياغة مفهوم الاقتصاد الأخضر كأداة تحليلية اقتصادية جديدة، تعدّدت تعريفات مفهوم الاقتصاد الأخضر حسب الدول والمنظمات الدولية، وسنركز على تعريف منظمة الأمم المتحدة من جهة أولى، وتعريف المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) من جهة ثانية. في حين أن كلاً من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)^(١) والدولة الألمانية^(٢) يعتمدان التّعريف الأممي.

ziani@eth.mpg.de.

chougranielhoucine@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(**) البريد الإلكتروني:

(١) United Nations Environment Programme [UNEP], *Green Economy Report: Towards a Green Economy - Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication* (New York: UNEP, 2011), p. 16.

(٢) *Test of the OECD Set of Green Growth Indicators in Germany* (Wiesbaden: Federal Statistical Office of Germany, 2012), pp. 7-8. <<https://www.destatis.de/EN/Publications/Specialized/EnvironmentalEco->

فحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، يُقصد بالاقتصاد الأخضر: «الاقتصاد الذي ينتج منه تحسين الرفاهية البشرية، والمساواة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الإقلال بصورة ملحوظة من الأخطار البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية؛ ويرتكز على إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية»^(٣).

ويُعرّف المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية الأنشطة الاقتصادية الخضراء، بتلك الأنشطة الإنتاجية المُحافظة على البيئة عن طريق الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية من جهة أولى، ولتركها آثاراً سلبية أقل في البيئة من جهة ثانية^(٤). ولتوضيح ذلك، يعتمد المعهد الفرنسي مقاربتين مختلفتين: تركز الأولى على مفهوم تحليل الآثار، إذ يكون النشاط الاقتصادي أخضر حينما يكون أقل تلويثاً وأقل استهلاكاً للموارد الطبيعية؛ وترتكز المقاربة الثانية على تحليل الغاية من النشاط الاقتصادي، إذ يكون كذلك حينما يصبو إلى الحفاظ على البيئة^(٥).

يطرح هدف ضمان الاستدامة البشرية على هذه الدراسة إشكالات نظرية ومؤسسية ترتبط بمدى تطبيق الاستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وقد اعتمدت الدراسة منهجية تفكيرية، تنطلق من الأطر النظرية العالمية؛ لأنها تشكّل قالباً لمفهوم الاقتصاد الأخضر وتدرس الجانب المؤسسي الوطني والإقليمي من أجل فحص مدى توافقه مع الأطر النظرية العالمية.

تركّز الدراسة على محورين رئيسيين، هما: الأطر النظرية والمؤسسية لمفهوم الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي؛ وانسجام الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الإقليمية والوطنية مع الأطر النظرية والمؤسسية العالمية.

أولاً: الأطر النظرية والمؤسسية لمفهوم الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي

١ - الأطر النظرية للاقتصاد الأخضر

مع تزايد المخاطر البيئية لم تعد المفاهيم الاقتصادية «القديمة»، التي أهملت أهمية البعد البيئي في التنمية الاقتصادية، ملائمة للتحليل الاقتصادي؛ إذ تمّ صوغ مفاهيم اقتصادية «جديدة» (الاقتصاد الأخضر) من أجل تصحيح الاختلالات البيئية:

onomicAccounting/Sustainability/TestOECDGreenGrowth5850016129004.pdf?__blob=publicationFile> = (accessed 7 February 2015).

UNEP, Ibid., p. 16.

(٣)

Pierre Greffet [et al.], «Définir et quantifier l'économie verte,» L'économie française <http://www.insee.fr/fr/publications-et-services/sommaire.asp?ref_id=ECOFRA12&nivgeo=0>. (accessed 1 January 2015).

(٥) المصدر نفسه.

استفحال المخاطر البيئية العالمية، نتيجة لطغيان النموذج الاقتصادي المبني أساساً على النمو الاقتصادي المُقاس بالنتائج المحلي الإجمالي من دون الاهتمام بكلفته السلبية على البيئة^(٦). لذا اتّجهت كل المحاولات إلى الأخذ في عين الاعتبار البعد البيئي في التحليل من خلال إعادة صوغ بعض المفاهيم الاقتصادية من قبيل الناتج الداخلي الخام، وإدماج الآثار البيئية في الأسس النظرية لقانون العرض والطلب، والتكامل الإيجابي بين الأبعاد الكونية للتأثير البيئي من جهة أولى، والسياسات والمفاهيم الاقتصادية الوطنية من جهة أخرى.

نُدرة الموارد الطبيعية الأولية، إذ أدّى ويؤدي النموذج الاقتصادي الذي ركّز على رفع الاستهلاك من دون الاهتمام بمحدودية الموارد الطبيعية إلى الإضرار الشديد بالبيئة. فنظراً إلى تزايد الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المحدودة، واتساع الإنتاج الاقتصادي؛ طالب بعض الاقتصاديين بتكييف مفهوم النمو وفق متطلبات المحافظة على البيئة^(٧).

التبعية الطاقية للاقتصادات المتقدمة، بمعنى ارتباط اقتصاداتها بمصادر الطاقة الموجودة خارج حدودها الإقليمية (الصّدّامات النّفطية لسنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٩)؛ وهو ما نتج منه تغيير السياسات الطاقية المتبعة فيها نظراً إلى ارتباطها بالمواد الأولية المُتواجدة في الدول النامية؛ وإحلال (Substitution) بدائل طاقية محل المصادر الطاقية المستوردة من جهة أولى، أو الاعتماد على التقدم التكنولوجي كوسيلة للإحلال من جهة ثانية^(٨).

وقد أسهمت كل المقترحات الهادفة إلى جعل الحفاظ على البيئة منطلقاً للتحليل الاقتصادي إلى صوغ أطر نظرية اقتصادية من أجل تصحيح الاختلالات وتجاوز الأزمات، من طريق:

- إيجاد حلول اقتصادية ناجعة مبنية على أساس الحفاظ على البيئة كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية على المستوى العالمي؛ إذ تبيّن بالملحوس محدودية النمو الاقتصادي المبني على أساس النموذج الليبرالي^(٩)؛

- اتباع سياسات اقتصادية عالمية وإقليمية ووطنية تدعم الاستدامة البيئية للانفجار الديمغرافي، وذلك انسجاماً مع الأطر الفكرية بشأن التّساؤل حول بحث العلاقة بين السكان والبيئة (أعمال توماس مالتوس)^(١٠)؛

(٦) Joseph E. Stiglitz, Amartya Sen et Jean-Paul Fitoussi, *Rapport de la commission sur la mesure des performances économiques et progrès social* (Paris: La Documentation française, 2009), pp. 257-259 et 262-302.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٣. انظر أيضاً: Latouche Serge, *Le Pari de la décroissance* (Paris: Fayard, 2010), p. 39, et Jean- Francois Fagnart et Marc Germain, «Les Limites environnementales à la croissance en macroéconomie», *Reflète et Perspectives de la vie économique*, vol. 51, no. 4 (2012), pp. 45-46.

Fagnart et Germain, Ibid., pp. 45-46.

(٨)

(٩) Donella H. Meadows [et al.], *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (Washington, DC: A Potomac Associates Book, 1972).

(١٠) Thomas-Robert Malthus, *Essai sur le principe de population* (1798), <http://classiques.uqac.ca/classiques/maltus_thomas_robert/essais_population/principe_de_population.pdf> (accessed 3 January 2014).

- إعادة تنظيم السوق الطاقية العالمية، إذ تمّ تأطيرها بإحداث منظمات دولية حكومية مختصة، منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)^(١١)، ومنظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)^(١٢)، والوكالة الدولية للطاقة (IEA)^(١٣)؛

- اعتماد سياسات اقتصادية قوامها الاستقلال الطاقى، إذ تعدّدت السياسات الاقتصادية بين الدول بحسب توفر مصادر الطاقة على الصعيد الوطنى؛ على سبيل المثال ركّزت فرنسا على الطاقة النووية كعماد لبناء سياساتها الاقتصادية واعتمدت الصين على الطاقات الأحفورية واستغلال السدود بينما اتجهت جهود ألمانيا نحو الابتكار لتعزيز الطاقات المتجدّدة.

٢ - الأطر المؤسسية

بعد التطرق إلى الأطر النظرية والجهود المبذولة لبناء اقتصاد أخضر، سنتناول بالدرس والتحليل مدى تفعيلها على المستوى المؤسسي من خلال المؤتمرات العالمية والمنظمات الدولية.

أ - المؤتمرات والمنظمات الدولية

(١) المؤتمرات الدولية: تنقسم المؤتمرات الدولية إلى مؤتمرات بيئية ومؤتمرات «موازية».

(أ) المؤتمرات الدولية البيئية: تنقسم المؤتمرات الدولية البيئية، من حيث مساهمتها في تأسيس وتقييم السياسات البيئية إلى مؤتمرات مؤسّسة وأخرى تقييمية.

• المؤتمرات المؤسّسة: لا شك في أن مؤتمر ستوكهولم (١٩٧٢)، وجهود لجنة برانتلاند (Brundtland Commission) (١٩٨٣ - ١٩٨٧)، ومؤتمر ريو (١٩٩٢) تشكل الأساس الموضوعي لتطوير مفهوم الاقتصاد الأخضر.

- مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية للعام ١٩٧٢: ربط بين مفهومي الاقتصاد والإيكولوجيا، وحاول التمهيد لبناء نموذج تنموي محافظ للبيئة وضامن للإنصاف الاجتماعي (Eco-development)، إذ بادر المؤتمر إلى إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام ١٩٧٢ من أجل «إيجاد حلول للمشاكل البيئية على المستويات: الدولية والاقليمية والوطنية، فانصبّ عمله على تقييم السياسات البيئية، وتطوير البرامج البيئية وتقوية مؤسّسات التدبير السليم للبيئة»^(١٤).

- لجنة برانتلاند: كلّفت الأمم المتحدة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) من أجل إنجاز تقرير شامل عن الوضع البيئي العالمي واقتراح التوصيات الملائمة. وخلال سنة ١٩٨٧ أصدرت

<https://www.google.com/webhp?sourceid=navclient&ie=UTF-8&gws_rd=ssl#q=atomic+energy+international+agency> (accessed 3 January 2014).

<http://www.opec.org/opec_web/en> (accessed 3 January 2014). (١٢)

<<http://www.iea.org>> (accessed 3 January 2014). (١٣)

<<http://www.unep.org/french/About>> (accessed 3 January 2015). (١٤)

اللجنة المذكورة تقريرها الذي شدّد على ترابط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية كأساس لتحديد مفهوم التنمية المستدامة^(١٥).

- مؤتمر ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية لسنة

١٩٩٢: إن أدرج مفهوم التنمية المستدامة كأساس للسياسات الاقتصادية الدولية والإقليمية والوطنية، وانبثق عنه عملياً برنامج أجندة القرن الحادي والعشرين (Agenda 21) والاتفاقية الإطارية بشأن التغيرات المناخية (UNFCCC) واتفاقية التنوع البيولوجي. كما تمّت أجرة الانتقال^(١٦) من الاتفاقية الإطارية إلى بروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol)

مع تزايد المخاطر البيئية لم تعد المفاهيم الاقتصادية «القديمة»، التي أهملت أهمية البعد البيئي في التنمية الاقتصادية، ملائمة للتحليل الاقتصادي.

الذي حدّد تخفيض ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢,٥ بالمئة للدول الصناعية مع اعتبار سنة ١٩٩٠ كأساس مرجعي، وتمّ استثناء الدول النامية من الالتزامات البيئية في هذا المجال^(١٧)، لكن ظهور بعض الدول النامية كقوة اقتصادية صاعدة (كالصين والهند والبرازيل) أدى بالدول الصناعية إلى مراجعة مواقفها السابقة. وأدى فشل المفاوضات بشأن تطبيق بروتوكول كيوتو إلى تباين المصالح حول نظام المخاصصة بخصوص تخفيض الانبعاثات، والتّنصّل من الرقابة المفروضة على حجم الانبعاثات (مؤتمر مراكش، ٢٠٠١)^(١٨).

• المؤتمرات التقييمية: بعد أن صاغت المؤتمرات التأسيسية الأدوات والمؤسّسات الهادفة إلى

إدراج حماية البيئة ضمن المجال الاقتصادي، تأتي المؤتمرات التقييمية للسّهر على تنفيذ إلتزامات الفاعلين الدوليين.

- المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ ٢٠٠٢): أدمج المؤتمر أهمية مفهوم

التنمية المستدامة في صياغة السياسات الاقتصادية، واتخاذ القرار البيئي وتطبيقه على جميع المستويات. ومن أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أقرّ المؤتمر بالحاجة إلى مؤسّسات متعدّدة الأطراف تعمل بفاعلية وتستند إلى الأسس الديمقراطية في التدبير^(١٩).

(١٥) «التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحاجيات الأجيال

المقبلة». انظر: World Commission on Environment and Development (WCED), *Our Common Future* (Oxford: Oxford University Press, 1987), p. 43.

(١٦) دامت المفاوضات بين الدول من سنة ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧.

(١٧) Peter Dauvergne, *Handbook of Global Environmental Politics* (Cheltenham, UK : Edward Elgar Publishing Limited, 2005), pp. 46-48, and Pierre Berthaud, Denise Cavard et Patrick Criqui, «Economie politique internationale de l'environnement global: Kyoto est-il condamné?», dans: Pierre Berthaud et Gérard Kebabdjian, *La Question politique en économie Internationale* (Paris: La Découverte, 2006), p. 215.

Annie Vallée, *Economie de l'environnement* (Paris: Seuil, 2011), pp. 240-241.

(١٨)

United Nations: Report of the World Summit on Sustainable Development Johannesburg, South

Africa, 26 August-4 September 2002, <http://www.un.org/jsummit/html/documents/summit_docs/131302_wssd_report_reissued.pdf> (accessed 3 January 2015).

- مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ ٢٠٠٩: أحدث المؤتمر الصندوق الأخضر للتغيرات المناخية (Green Climate Fund) كأداة عملية تهدف إلى تمويل المشاريع والبرامج البيئية، وتعزيز السياسات والأنشطة الهادفة إلى التخفيف من التغيرات المناخية في الدول النامية^(٢٠).

- مؤتمر كانكون، المكسيك ٢٠١٠: تمّ التشديد على أن الهدف من التفاوض هو ضمان ما بعد كيوتو، مع الإشارة إلى أهمية البحث عن وسائل مالية لتعزيز المشاريع والبرامج والسياسات التّنامية في البلدان النامية^(٢١).

- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو ٢٠٠٩ [٢٠١٢]: تبنّى التقرير الختامي للمؤتمر (المستقبل الذي نريد) مفاهيم أكثر دقة منها الاقتصاد الأخضر كوسيلة عملية لتقييم خيارات صانعي القرار. وشدّد التقرير على مساهمة الاقتصاد الأخضر في الحدّ من الفقر وفي تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحسين رفاهية الناس وخلق فرص الشغل وتوفير العمل الكريم للجميع مع الحرص على استدامة النّظم الإيكولوجية^(٢٢).

ب - المؤتمرات العالمية الموازية

من أجل الأخذ في عين الاعتبار تعدّد الأبعاد التي تؤثر في البيئة، ومنها العامل البشري، تمّ تنظيم مؤتمرات دولية لدراسة هذه التأثيرات ومن بينها المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية، القاهرة ١٩٩٤، ومؤتمر بكين ٢٠٠٤، كأدوات تفعيلية للسياسات الديمغرافية المتوازنة والمحافظة على الاستدامة، إذ تمّ التأكيد، على سبيل المثال، خلال المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية بالقاهرة على أهمية المقاربة الاندماجية والاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة^(٢٣).

(٢) المنظمات الدولية: من أجل تعزيز مواءمة البرامج والمشاريع وتفعيل السياسات البيئية من جهة أولى، والحرص على الوفاء بالتزامات الدولية من جهة ثانية، تمّ خلق مؤسسات دولية لهذه الغاية وهي برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئة مابين الحكومية المختصة بالتغيرات المناخية.

(أ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة: يعرف بأنشطته البيئية ذات الطبيعة العالمية والإقليمية والوطنية، ويحاول إعطاء توصيات عملية في مجال تقييم السياسات البيئية والفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر. ويعتبر البرنامج الأممي أهم محور للأنشطة البيئية داخل أسرة منظمة الأمم

United Nations. *Report of the Conference of the Parties on its Fifteenth Session, held in Copenhagen from 7 to 19 December 2009*, <<http://unfccc.int/resource/docs/2009/cop15/eng/11a01.pdf>> (accessed 3 January 2015).

«Cancun Climate Change Conference - November 2010», <http://unfccc.int/meetings/cancun_nov_2010/meeting/6266.php> (accessed 17 January 2015).

General Assembly, RES 66/288, «The Future We Want», <http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/66/288&Lang=E> (accessed 3 January 2015).

The General Assembly, RES 50/124 of 20 December 1995, <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/50/124&referer=http://www.un.org/depts/dhl/resguide/r50_resolutions_table_eng.htm&Lang=E> (accessed 17 January 2015).

المتحدة، ويبرز دوره أيضاً في تطوير معايير صنع القرار البيئي عبر تعزيز ما يسمى القانون المرن (Soft Law)^(٢٤).

(ب) الهيئة مابين الحكومية المختصة بالتغيرات المناخية: في سنة ١٩٨٨ أحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) الهيئة مابين الحكومية المختصة بالتغيرات المناخية (ICCP) كسلطة علمية تهتم بتشخيص المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية الناتجة من الأنشطة البشرية واقتراح السيناريوهات الممكنة للتكيف أو التخفيف من الآثار السلبية للتغيرات المناخية. وقد كان لها دور إيجابي في تحسيس الرأي العام العالمي بمخاطر التغيرات المناخية.

ج - السياسات العمومية الوطنية

تبني الاتحاد الأوروبي سياسة طاقة مشتركة عمادها إعطاء الأولوية للطاقات المتجددة واقتصاد الطاقة؛ وفي هذا الاتجاه مؤل الاتحاد العديد من البرامج العلمية الهادفة إلى تعزيز هذه الأولويات على الصعيد الإقليمي، وساهم في تنفيذ مشاريع مَحَافَظَة على البيئة بالعديد من البلدان الأعضاء.

ثانياً: انسجام الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الإقليمية والوطنية مع الأطر النظرية والمؤسسية العالمية

سعت الدراسة إلى البحث في مدى انسجام الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الإقليمية والوطنية مع الأطر النظرية والمؤسسية العالمية، أخذاً كنموذج للدراسة والتقييم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي من جهة أولى، والنموذج الألماني من جهة أخرى.

١ - المنظمات الدولية الإقليمية

سنركز في دراستنا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على التوجهات التي سننتها للحفاظ على البيئة من خلال الاستراتيجيات القطاعية كخطوة عملية لتنفيذ الالتزامات الدولية؛ وعلى صياغة مؤشرات رقمية لتقييم هذه الاستراتيجيات. وفي الاتجاه نفسه سار الاتحاد الأوروبي لكن بخطوات سياسية أكثر عملية وتنفيذية.

أ - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(١) الاستراتيجيات القطاعية: ركزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في استراتيجياتها على القطاعات الآتية:

- **التنوع الحيوي والمياه وتدبير الموارد الطبيعية:** للمحافظة على التنوع الحيوي والمياه وتدبير الموارد الطبيعية، عملت المنظمة من خلال المقاربة التّنظيمية والوسائل الاقتصادية والوسائل التطوعية على توجيه السياسات العمومية للبلدان الأعضاء. ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الرقم (١).

- **التغيرات المناخية:** في مجال التغيرات المناخية، اقترحت المنظمة عدّة إجراءات، منها:

* مساعدة الدول الأعضاء من أجل التكيف مع آثار التغيرات المناخية؛

* لتقليص ارتفاع درجة الحرارة بدرجتين، يتطلب الأمر إحداث تحوّل كبير في أنماط استثمارية أقل انبعاثاً للكربون، مع اعتماد خيارات مرنة للمناخ. ولتحقيق هذا الهدف، يستلزم الأمر اعتماد سياسات رائدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية؛ كما في مجالات الاستثمارات في البنية التحتية المساهمة في تعزيز اقتصادات منخفضة الكربون^(٢٥).

- **الاستهلاك، الابتكار والبيئة:** في هذا المجال، تسعى المنظمة إلى تطوير استعمال الابتكار في المجال البيئي^(٢٦)، وتعزيز السياسة الطّاقية والمناخية عبر استغلال التطور والابتكار التكنولوجي^(٢٧)، وتقديم التّحفيزات البيئية.

وتؤكد المنظمة فعالية الاستراتيجيات والتدابير المتنوّعة المتّخذة لزيادة الاستفادة من قدرات الطّاقة الريحية والطّاقات المتجدّدة الأخرى. وحسب تحليل البيانات من قبل المنظمة ذاتها، فإن الاعتماد على هذه الطّاقات والقُدرة على نقلها وتخزينها يسفران عن تأثيرات هامّة وإيجابية.

- **البيئة والتنمية:** تسعى المنظمة من خلال برنامج التّعاون من أجل التنمية (DAC) إلى تحفيز الدول النامية على تعزيز الاستدامة البيئية، ورفع الكفاءة في استخدام الموارد، وتكييف اقتصاداتها مع التغيرات المناخية. ويسعى البرنامج إلى جعل السياسات والمقاربات أكثر اتساقاً مع أولويات الدول النامية وأكثر تماسكاً وشفافية (مع فلسفة) الجهات المانحة.

(٢٥) <<http://www.oecd.org/fr/environnement/cc/financing.htm>> (accessed 5 January 2015).

(٢٦) David Benatia and Nick Johnstone, *Effectiveness of Policies and Strategies to Increase the Capacity Utilisation of Intermittent Renewable Power Plants*, OECD Environment Working Papers; no. 57 (Paris: OECD Publishing, 2013).

(٢٧) L'Organisation de coopération et de développement économiques [OCDE], *Politique énergétique et climatique, infléchir la trajectoire technologique* (Paris: Ed. OCDE, 2013).

الجدول الرقم (١)
الوسائل المتمحورة حول صون التنوع الحيوي والاستعمال المستدام له

المقاربة التنظيمية	الوسائل الاقتصادية	الوسائل التطوعية
الحّد أو منح الاستغلال (التجارة في الأنواع المهددة بالانقراض (CITES)	الوسائل المبنية على الأسعار: - الرسوم (كالرسوم على استعمال المياه والمبيدات والأسمدة). - الحقوق والأتاوات (كمثال: استغلال الموارد الطبيعية، ولولوج إلى المحميات الوطنية، ومنح رخص القنص والصيد). - المساعدات من أجل تعزيز التنوع الحيوي	وضع العلامات الإيكولوجية (Eco-étiquetage) ومنح الشهادات الإيكولوجية (الفلاحة البيولوجية)
الحّد أو منح الولوج إلى «الفضاءات المحمية، المناطق العازلة على ضفاف مجارية المياه».	إصلاح نظام المساعدات المخفض بالبيئة.	الصفقات العمومية الخضر (التزود بالأخشاب المحترمة لمتطلبات الاستغلال المستدام).
منح الرخص وأنظمة المحاصصة (استغلال الغابات والصيد... إلخ).	رفع المجانية عن الخدمات ذات الطبيعة البيئية (Ecosystem - services).	المقاربة التطوعية (الاتفاقات بين المقاولات والسلطات العمومية من أجل الحفاظ على الطبيعة أو برامج التعويض التطوعي).
المعايير الكمية والكيفية (تحديد حجم تقوّب شبكات الصيد التجاري).	سنّ الإجراءات وإحداث الأبنك التعويضية، إن تتخلّ في حالة المسّ بالتنوع الحيوي.	المحاسبة البيئية للمقاولات.
إعداد التراب (كإحداث الممائر الإيكولوجية).	التفاوض حول نظم المحاصصة (تحويل الحصص بين الأفراد داخل قطاع الصيد).	
وسائل وأطر إعداد التراب (دراسات التأثير في البيئة والتقييم الاستراتيجي البيئي).	الوسائل الضامنة للمسؤولية؛ الغرامات على عدم احترام الإجراءات ضمان تحقّق النتائج.	

المصدر: L'Organisation de coopération et de développement économiques [OCDE], *Renforcer les mécanismes de la biodiversité* (Paris: Ed. OCDE, 2014), p. 35.

- **البيئة والمبادلات التجارية:** من أجل التغلب على المشاكل البيئية ومنها التغيرات المناخية، دعت المنظمة إلى إصلاح أو إلغاء التحفيز العمومية الممنوحة لاستهلاك أو إنتاج الموارد الطاقية الأحفورية؛ كما أوصت بإدماج البعد البيئي ضمن الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية وألحّت على ضرورة القيام بتقييمها وفقاً للأهداف المسطرة^(٢٨).

يحاول السياسي - باستمرار - أن يجني ثماره في فترة وجيزة وهو ما يتناقض مع العدالة الجيلية التي تستلزم إعادة الاعتبار لمفهوم «البعد المدى».

- **النقل والحركية:** دعت المنظمة إلى اعتماد سياسات فاعلة في مجالات النقل والحركية وربطها بالبُعد البيئي، مركزة على الأبعاد التالية: التقليل من نفث ثاني أكسيد الكربون لمحركات السيارات، وجعل البعد البيئي معطى رئيسياً في التدبير المجالي للموانئ، والإلحاح على استعمال وسائل النقل المحافظة على البيئة داخل المجال الحضري.

- **تدبير النفايات وعلاقتها بالبيئة:** لمواجهة مشكل تزايد النفايات، دعت المنظمة إلى الاستعمال المستدام للمواد من أجل تقليل آثارها السلبية في البيئة وخفض حجم نفاياتها.

(٢) **مؤشرات تقييم الاستراتيجيات:** بهدف تقييم الاستراتيجيات البيئية - القطاعية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اعتمدت المنظمة عدّة مؤشرات تهمّ ثلاثة مجالات أساسية هي الطاقة والمناخ، والنفايات والمياه، والتّضريب^(٢٩).

- **الطاقة والمناخ:** من بين المؤشرات التي أقرتها المنظمة في هذا المجال، نذكر:

الانبعاث الإجمالي لثاني أكسيد الكربون: استناداً إلى بروتوكول كيوتو تمّ تحديد ١٩٩٠ سنة مرجعية في ما يخصّ تقليل الانبعاث الإجمالي لثاني أكسيد الكربون؛ إذ على دول المنظمة تخفيض هذه الانبعاثات بنسبة ٨ في المئة بين سنتي ٢٠٠٨ - ٢٠١٢.

- انبعاث ثاني أكسيد الكربون (حسب حصة الفرد)؛
- انبعاث ثاني أكسيد الكربون (حسب وحدة الناتج الداخلي الإجمالي).

- **النفايات والمياه:** وفي مجالي النفايات والمياه، سنّت المنظمة المؤشرات التالية:

- النفايات المحلية (حسب حصة الفرد)؛
- الاستهلاك الفردي من المياه؛
- الساكنة المستفيدة من شبكة التطهير.

- **التضريب:** أما في الميدان الضريبي، فقد اقترحت المنظمة ما يلي:

- الرّسوم المرتبطة بالبيئة (نسبتها في الناتج الداخلي الإجمالي)؛
- الضريبة العامة على الدخل (نسبتها في الناتج الداخلي الإجمالي).

(٢٨) L'Organisation de coopération et de développement économiques [OCDE], *L'Environnement et les accords commerciaux régionaux* (Paris: Ed. OCDE, 2007).

<<http://www.ocde.org/fr/environnement>> (accessed 19 January 2015).

(٣) **تقييم السياسات الوطنية:** يبقى الجانب الأهم للمنظمة هو تقييم السياسات الوطنية لأعضائها استناداً إلى المبادئ العامة التي صاغتها للسياسات القطاعية وبناءً على المؤشرات التي وضعتها في مجال المحافظة على البيئة، إذ تُصدر المنظمة، على سبيل المثال، تقارير سنوية تُبين فيها مدى توافق سياساتها الوطنية.

ب - الاتحاد الأوروبي

سننظر في هذا المحور إلى الجانب المؤسسي الاتحادي في مسار اتخاذ القرار البيئي (البند الأول) وإلى السياسات المشتركة للاتحاد (البند الثاني).

(١) **الجانب المؤسسي الاتحادي:** سنتعرف في هذا الصدد إلى دور الهيئات التشريعية، والهيئة التنفيذية.

الهيئات التشريعية: يُقصد بها البرلمان الأوروبي، مجلس الاتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية.

البرلمان الأوروبي: قبل اتفاقية ماستريخت لسنة ١٩٩٢، لم يكن البرلمان الأوروبي مُساهماً في المسار التشريعي الأوروبي باستثناء التصويت على ميزانية الاتحاد الأوروبي. وبعد هذه الاتفاقية، أصبح البرلمان الأوروبي مُشاركاً عن طريق مسطرتين هما^(٣٠): (١) مسطرة «الرأي المطابق» (The Assent Procedure)، وتتمثل بإشراكه في اتخاذ القرار في العديد من القضايا كتحديد المهام، والأهداف ذات الأولوية بحيث يجب أن يسبق اتخاذ قرارات مجلس الاتحاد الأوروبي الحُصول على الرأي المطابق من طرف البرلمان الأوروبي؛ (٢) مسطرة المُشاركة في القرار (Co-decision)، إذ لا يمكن اعتماد التشريعات الأوروبية من دون حصولها على موافقته المسبقة. وبهذا أصبح البرلمان يتمتع بنوع من الفيتو أو حق الاعتراض.

مجلس الاتحاد الأوروبي: من مهام المجلس نذكر^(٣١)، اعتماد التشريعات الأوروبية، وتوقيع الاتفاقيات التي يكون الاتحاد الأوروبي طرفاً فيها، والمصادقة على ميزانية الاتحاد.

اللجنة الأوروبية: وإن لم يكن دورها تقريرياً في المجال التشريعي، إلا أنها تعدّ بامتياز القوة الاقتراحية الأولى في المجال التشريعي للاتحاد الأوروبي.

الهيئة التنفيذية: تعتبر اللجنة الأوروبية الهيئة الوحيدة المختصة في تطبيق التشريعات وتتبع تنفيذ السياسات الأوروبية.

(٢) **السياسات المشتركة للاتحاد:** سنخصص هذا المحور لدراسة السياسات المشتركة، وللقطاعات الاتحادية.

- **السياسات المشتركة (Common Policies) (قطاع النقل):** وتندرج ضمن ما يسمى بنقل الاختصاص، إذ يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال سياساته في مجال النقل، إلى إعادة توجيه الابتكار

(٣٠) Christian Hen et Jacques Léonard, *L'union européenne* (Paris: La Découverte, 2004), p. 44.

(٣١) <http://europa.eu/about-eu/institutions-bodies/council-eu/index_fr.htm> (accessed 15 January 2015).

التكنولوجي بُغية المحافظة على البيئة واقتصاد الطاقة وسلاسة الحركة (تفادي الازدحام الطّرقي المؤثر في الإنتاج). ومن أجل ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي على انتهاز سياسات اندماجية وتنسيقية بين الدول في مجال النقل بما فيها تمويل المشاريع الكبرى كإنجاز خطوط السّكك الحديد والطّرق السريعة بين الدول، والعمل على توحيد وتبسيط التّنظيمات (Reglementations)^(٣٢).

- القطاعات الاتحادية (Community Policies) (البيئة وحماية المستهلك، السياسة الطاقة، التّعاون من أجل التنمية، البحث والتكنولوجيا).

تصبو السياسات البيئية في الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الاستدامة في مجالات البيئة وحماية المستهلك، والسياسة الطاقة، والتّعاون من أجل التنمية، والبحث والتكنولوجيا. وتنطلق في ذلك بتوفير الحاجات الآنية للمجتمع من دون المساس بالتوازن البيئي المستقبلي حفاظاً على فرص الأجيال المقبلة^(٣٣). ولتحقيق هذه الغاية، يسعى الاتحاد الأوروبي عبر سياسات البحث والتطوير (R & D) إلى إطالة أمد الموارد الطبيعية وفعالية الإنتاج والتّشجيع على السّلوّكات الأكثر حفاظاً على البيئة^(٣٤).

٢ - الدولة، النموذج الألماني

اعتباراً للتنظيم الفدرالي للدولة الألمانية، حاولت الدراسة التطرق إلى دور الدولة الفدرالية وجهود اللاندر (Länders) في مجال الاقتصاد الأخضر.

أ - دور الدولة الفدرالية في مجال الاقتصاد الأخضر

(١) البرلمان: التمثيلية الشعبية، والتمثيلية الجهوية: يؤدي البرلمان الألماني بغرفتيه: البوندستاغ (Bundestag) والبوندسرات (Bundesrat) دوراً هاماً في مناقشة الإطار العام للسياسات العمومية في المجالات الاقتصادية ذات البعد البيئي والمصادقة عليها.

(٢) الحكومة كفاعل تشريعي وتنفيذي: اعتماداً على المقاربة بين القطاعية، تؤدي القطاعات الوزارية (الفدرالية) دوراً محورياً في تحديد وتنفيذ الاستراتيجيات الفدرالية في المجالات الاقتصادية ذات البعد البيئي، إذ نجد تطبيقاً لهذا في السياسات العمومية التالية: الاستراتيجية الفدرالية للتنمية المستدامة (٢٠٠٢)^(٣٥) والتقارير المُواكبة (٢٠٠٤ و ٢٠٠٨)؛ الاستراتيجية الفدرالية للتنوع الحيوي (٢٠٠٧)؛ البرنامج المُندمج للطاقة والمناخ (٢٠٠٧)؛ الاستراتيجية الألمانية للتكيف مع التغيرات

<<http://www.rpfFrance.eu/20-04-La-contribution-francaise-a>> (accessed 17 January 2015). (٣٢)

Commission Européenne, *Un environnement sain et durable pour les générations futures* (Luxembourg. Office des publications de l'UE, 2013), p. 8, <http://europa.eu/pol/pdf/flipbook/fr/environnement_fr.pdf> (accessed 16 January 2015). (٣٣)

L'Organisation de coopération et de développement économiques [OCDE], *Vers des comportements plus environnementaux, vue d'ensemble de l'enquête 2011* (Paris: OCDE, 2014). (٣٤)

<<http://www.bundesregierung.de/Content/EN/StatischeSeiten/Schwerpunkte/Nachhaltigkeit/nachhaltigkeit-2006-07-27-die-nationale-nachhaltigkeitsstrategie.html>> (accessed 17 January 2015). (٣٥)

المناخية (٢٠١٠)^(٣٦)؛ النموذج الطاقوي (٢٠١٠)^(٣٧)؛ البرنامج الوطني للاستعمال الناجع للموارد (٢٠١٢)^(٣٨). كل هذه السياسات والبرامج اعتمدت على صياغة إطار مؤسسي وآليات لتدبير مُجمل الأهداف المُسطّرة ومُؤشّراتها الرقمية وبلورة آليات للتنسيق العمودي والأفقي^(٣٩).

ب - اللاندر Länders: المستوى الجهوي كمجال لتعزيز الاقتصاد الأخضر. سنوضح في هذا السياق دور المجالس الجهوية وحكومات اللاندر في مجال تعزيز الاقتصاد الأخضر.

(١) المجالس الجهوية (Ländtag): يختص المستوى الفدرالي بوضع القوانين - الأطر في مجالات المحافظة على البيئة وتهيئة التراب، بينما يعود اختصاص التشريع - التنفيذ إلى المجالس الجهوية^(٤٠).

(٢) حكومات اللاندر: هي الجهة المكلفة بتنفيذ السياسات الوطنية لأنها الهيئة الأكثر نجاعة في الحفاظ على الموارد وتوفير أدوات التنفيذ. وهذا يؤدي إلى مُقاربات مختلفة في التعامل مع الشأن البيئي بما تقتضيه الإكراهات المحلية، لذلك اتجهت بعض حكومات اللاندر إلى نهج مُقاربات أكثر طموحاً تشجيعاً لاحتزام المعايير البيئية^(٤١).

خاتمة

إن الانطلاق من مقاربة فكر عالمياً وأعمل محلياً (Think Globally, Act Locally) يبيّن بوضوح عدم وجود توازن بين الجهود العالمية من جهة والجهود الوطنية من جهة أخرى لوجود عوائق وإكراهات سياسية متعدّدة ترتبط في مجملها بالفترات الانتخابية، وعدم تضمين السياسات العمومية مفهوم «البعيد المدى»، إذ يحاول السياسي - باستمرار - أن يجني ثماره في فترة وجيزة وهو ما يتناقض مع العدالة الجيلية التي تستلزم إعادة الاعتبار لمفهوم «البعيد المدى».

فعلى الرغم من المُستلزمات المفروضة من الأطر النظرية والمؤسسية العالمية بشأن الحفاظ على الاستدامة، إلا أن السياسات المُتبعة على الصّعيدين الإقليمي والوطني من أجل تفعيل الاقتصاد الأخضر، تظلّ دون المستوى. وقد أدى عدم تفعيل مقتضيات الأطر النظرية والمؤسسية العالمية إلى رفع تكلفة وتسريع وتيرة الانتقال من منطق النمو الاقتصادي إلى منظومة الاقتصاد الأخضر □

(٣٦) http://usmapanama.com/dialoguesonsustainability/files/Communicating_Sustainability_Solutions/Germany27s_Action_Plan.en.pdf (accessed 17 January 2015).

(٣٧) <http://www.gtai.de/GTAI/Navigation/EN/Invest/Industries/Smarter-business/Smart-energy/germanys-energy-concept.html> (accessed 17 January 2015).

(٣٨) http://www.bmub.bund.de/fileadmin/bmuimport/files/pdfs/allgemein/application/pdf/progress_en_bf.pdf (accessed 17 January 2015).

(٣٩) L'Organisation de coopération et de développement économiques [OCDE], *Examens environnementaux de l'OCDE: Allemagne 2012* (Paris: Ed OCDE, 2012), p.38.

(٤٠) Raymond Ferretti. 2013. *Les institutions politiques Allemandes* (2013), <<http://www.ferretti-isingo.net>> (accessed 7 February 2015).

(٤١) L'Organisation de coopération et de développement économiques [OCDE], *Examens environnementaux de l'OCDE: Allemagne 2012* (Paris: Ed. OCDE, 2012), p. 36.